مجلة العلوم الإسلامية والحضارة رقم ISSN 2477 – 9903
المجلد 11 ـ العدد 01 ـ السنة 2026 ص 505 - 540

مدى مناسبة الصناديق الاستثمارية الإسلامية في تمويل احتياجات العملاء "صندوق الائتمان العسكري الأردني نموذجاً"

The Appropriateness of Islamic Investment Funds in Meeting Clients' Financing Needs

" A Case Study of the Jordanian Military Credit Fund"

سلوى أحمد سليمان البدور [1] * مجدي علي محمد غيث [2]

[1] كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن
salwa.a.albdour@gmail.com
[2] كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن
M_gaith@ju.edu.jo

تاريخ الإرسال: 2025/10/11 تاريخ القبول: 2026/01/03 تاريخ: النشر: 2026/01/30

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مناسبة الصناديق الاستثمارية، وبشكل خاص صندوق الائتمان العسكري، في تمويل احتياجات العملاء من منتسبي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، وذلك من خلال أربعة أبعاد: تلبية الاحتياجات التمويلية، التوجهات المستقبلية، رضا المستفيدين، وكفاءة آليات التمويل. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال استبانة إلكترونية مكونة من 20 فقرة، وزعت على عينة عشوائية بلغ عددها (120) استبانة صالحة للتحليل. أظهرت النتائج أن المتوسط العام لجميع الأبعاد بلغ (3.71) وهو أعلى من المتوسط المرجعي، مما يدل على مناسبة الصندوق لاحتياجات العملاء بدرجة مرتفعة. وقد حقق بُعد رضا المستفيدين أعلى متوسط (3.87)، يليه بعد كفاءة آليات التمويل (3.80)، ثم التوجهات المستقبلية (3.65)، وأخيرًا بعد تلبية الاحتياجات التمويلية (3.52). وأوصت

* المؤلف المرسل

DOI: https://doi.org/10.55781/rsic.v11i1.594

الدراسة بضرورة توسيع نطاق المنتجات التمويلية، وتبسيط الإجراءات، وتطوير قنوات الاتصال، وزيادة التوعية بالخدمات المقدمة، بالإضافة إلى إدخال صيغ تمويل إسلامية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء.

الكلمات المفتاحية: صناديق الاستثمار الإسلامية، صندوق الائتمان العسكري، التمويل الإسلامي ، المصارف الإسلامية.

Abstract:

This study aimed to assess the suitability of investment funds particularly the Military Credit Fund in financing the needs of clients from the Jordanian Armed Forces and security agencies. The evaluation was conducted across four key dimensions: fulfilment of financial needs, outlook, beneficiary satisfaction, and efficiency of financing mechanisms. The researcher employed a descriptive-analytical methodology, and data were collected using an electronic questionnaire consisting of 20 items, which was distributed to a random sample of 120 respondents. All responses were deemed valid for analysis. The results revealed that the overall mean score across all dimensions was 3.71, which exceeds the reference mean, indicating a high level of fund suitability in meeting clients' needs. The "beneficiary satisfaction" dimension recorded the highest mean (3.87), followed by "efficiency of financing mechanisms" (3.80), "future outlook" (3.65), and lastly, "fulfilment of financial needs" (3.52). Based on these findings, the study recommends expanding the range of financial products, simplifying procedures, enhancing communication channels, raising awareness about available services, and introducing innovative Islamic financing instruments that meet the evolving needs of clients.

Keywords: Islamic investment funds, Military Credit Fund, Islamic finance, Islamic banks.

مقدمة:

الحمدُ لله الذي سخّر للإنسان الأرض، ومكّنه من خيراتها ليستعمرها وينمّيها، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تُعدّ الصناديقُ الاستثماريةُ من الأدواتِ الماليةِ الفاعلةِ التي تلعبُ دورًا مهمًا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، خصوصًا في الدول التي تسعى إلى تبنّي أنظمة مالية حديثة تواكب احتياجات مختلف فئات المجتمع. وتأتي أهمية هذه الصناديق لما توفّره من حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع مختلف القدرات الاستثمارية للأفراد والمؤسسات، مع الالتزام بمبادئ الحوكمة لسليمة والإدارة الفاعلة. وفي هذا الإطار، يُعدّ صندوقُ الائتمانِ العسكري في الأردن من أبرز الأمثلة على الصناديقِ الاستثماريةِ المتخصصة، إذ ساهم في تلبية احتياجات فئةٍ هامةٍ من المجتمع الأردني، وهم منتسبو القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وقد عمل الصندوق على توفير التمويل المناسب بشروط ميسّرة تخدم مصالح هذه الفئة، وتدعم في الوقت نفسه مساعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وانطلاقًا من أهمية هذه التجربة، جاء هذا البحث لدراسة مدى مناسبة الصناديق الاستثمارية، وبخاصة صندوق الائتمان العسكري، في تمويل احتياجات العملاء. وسيتم ذلك من خلال تناول الإطار النظري لصناديق الاستثمار الإسلامية، ومفهومها، وأنواعها، ثم دراسة صندوق الائتمان العسكري من حيث نشأته وآليات تمويله، وأخيرًا قياس الأثر وتحليل النتائج عبر دراسة مجتمع العينة؛ للوقوف على أثر تمويلات الصندوق على توجهات ورضا المستفيدين.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة تحليل مدى مناسبة الصناديق الاستثمارية في تمويل احتياجات العملاء، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية؟ وما أبرز أنواعها؟

2. ما آلية عمل صندوق الائتمان العسكري في تلبية احتياجات منتسبيه التمويلية؟

3. ما مدى تأثير صندوق الائتمان العسكري على توجهات ورضا المستفيدين؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في دراسة مدى كفاءة الصناديق الاستثمارية الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، من خلال نموذج صندوق الائتمان العسكري. ويساهم البحث في تقييم دور الصندوق في دعم منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتحليل أثر تمويلاته على رضا المستفيدين، بما يساعد على تطوير أدوات التمويل الإسلامي في الأردن.

أهداف البحث:

تكمن أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

1. بيان كيف بدأت فكرة صناديق الاستثمار، ومفهومها وأنواعها.

2. بيان آلية عمل صندوق الائتمان العسكري في تلبية احتياجات منتسبيه التمويلية

3. بيان مدى تأثير صندوق الائتمان العسكري على توجهات ورضا المستفيدين.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على عدد من الفرضيات كالآتي:

الفرضية الرئيسية H0: لا يتناسب صندوق الائتمان العسكري مع احتياجات العملاء في أبعادها الأربعة وفقاً لوجهة نظر عملائه.

الفرضية الفرعية الأولى H01: لا يساهم صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء من وجهة نظرهم.

الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد لدى عملاء صندوق الائتمان العسكري توجه مستقبلي للاستفادة من خدمات الصندوق.

الفرضية الفرعية الثالثة H03: المستفيدين من صندوق الائتمان العسكري غير راضيين عن خدمات الصندوق من وجهة عملائه.

الفرضية الفرعية الرابعة H04: لا تتسم آليات التمويل في صندوق الائتمان العسكري بالكفاءة من وجهة عملائه.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة في إعداد دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لكون الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، يستند هذا المنهج على دراسة الظاهرة المدروسة كما هي على الواقع من خلال تقييم استجابات الأفراد ذات العلاقة بالظاهرة.

الدراسات السابقة:

1. أبو بكر، عمر علي (2015)، "**صناديق الاستثمار الإسلامية مفهومها، أنواعها، وخصائصها: دراسة تأصيلية**". مجلة مجمع، ع 12، 188-215. تناول هذا البحث طبيعة عمل الصناديق الاستثمارية ووظائفها، وعرَّفها على أنها أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها. وقسَّم الباحث الصناديق حسب سياسة الشراء والاسترداد إلى نوعين رئيسين، وهما: صناديق الاستثمار المغلقة، وصناديق الاستثمار المفتوحة. وتتميَّز صناديق الاستثمار الإسلامية عن الصناديق التقليدية بأن مجالات الاستثمار التي توجه هذه الصناديق نحوها مدخرات المساهمين هي مجالات لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فلا يمكن الاستثمار في المجالات المحرمة، كمصانع الخمور، والمصارف الربوية، وأنشطة تبييض الأموال وغيرها، بخلاف الصناديق التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، توجد هيئات ومنظمات للرقابة الشرعية على هذه الصناديق لضمان توافق أنشطتها الاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2. منى مُحَمَّد الحسيني أحمد. (2014)، "**دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير الأسواق المالية**". أماراباك، مج 5، ع 13، 91-112. تناول هذا البحث ماهية صناديق الاستثمار بصفة عامة، وصناديق الاستثمار الإسلامية بصفة خاصة، ثم عرض الفرق بين السوق المالية التقليدية والإسلامية. كما عرض نماذج عملية لصناديق استثمار إسلامية تمارس نشاطها في المنطقة العربية، وخاصة في المملكة العربية السعودية. وقد أجرى الباحث تقييمًا لأداء هذه الصناديق للتعرف على مساهمتها في تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية، وكانت النتائج على عكس المتوقع؛ إذ لم تتمكن تلك الصناديق من تحقيق معايير الكفاءة التي تمكنها من النجاح في أدائها، سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية أو حتى الشرعية. وتوصّل الباحث إلى أن صناديق الاستثمار الإسلامية، بالرغم من أهميتها في تطوير سوق الأوراق المالية، إلا أنها ليست وحدها قادرة على تطوير هذه السوق، بل تحتاج إلى إقامة مؤسسات مالية إسلامية داعمة.

3. عصام خلف العنزي. (2004)، "**صناديق الاستثمار الإسلامية والرقابة عليها " دراسة فقهية قانونية**" الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا. تناول البحث موضوع الصناديق الاستثمارية الإسلامية باعتبارها إحدى الأدوات الاقتصادية الجديدة، والأحكام الفقهية المتعلقة بها. وتتلخص فكرة صناديق الاستثمار في قيام عدد من المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها بواسطة مؤسسات مالية متخصصة، لتحقيق المزايا التي لا يمكنهم تحقيقها منفردين؛ فهي صورة من صور الاستثمار الجماعي الذي تنظمه قوانين ولوائح صادرة من قبل جهات الإشراف في الدولة. يناقش البحث التكييف الشرعي للصناديق الاستثمارية، وركّز على ضرورة تطوير هيئات الرقابة، ويبيّن قدرة الإسلام على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الأمة. كما ركز البحث على الرقابة الشرعية والقانونية على الصناديق الاستثمارية، وحث القائمين على إدارة الصناديق على الالتزام بأحكام الشرع وعدم مخالفتها، وضرورة تطوير عمل هيئات الرقابة. كذلك حث على ضرورة أن تقوم الدولة بتنظيم مهنة الرقابة الشرعية عن طريق فرض نظم وضوابط على كل من يتولى مثل هذه المسؤولية.

4 .منيرة مقابلة. (2001) "**صناديق الاستثمار: دراسة فقهية اقتصادية حالة الأردن**". جامعة اليرموك كلية الشريعة والدراسات والإسلامية. تناولت هذه الرسالة آلية عمل بعض صناديق الاستثمار في الأردن، وإبراز الحكم الشرعي في مجالات استثمار هذه الصناديق، ليتعرف المستثمر المسلم على القيود والأحكام التي تنظم الأنشطة الاستثمارية، ويلتزم بها، مع التركيز على الصناديق الاستثمارية الإسلامية الرئيسية، مثل: صندوق الزكاة، وصندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام. تسلط الدراسة الضوء على الخصائص المميزة للاستثمار الإسلامي، والتي تتمثل في التزامه بالمبادئ الأخلاقية والشرعية الإسلامية، وتجنبه للربا والمعاملات المحرمة. كما تحلل الدراسة التحديات التي تواجه هذه الصناديق، مثل: محدودية الموارد، وصعوبة تطبيق المعايير الشرعية في بعض الاستثمارات، وخاصة تلك المتعلقة بالسندات الحكومية.

5 .الزيرة، حمزة صالح، و المنصور، عمار ياسر. (2019)."**أثر التمويل الشخصي والسكني على الربحية في صندوق الائتمان العسكري الأردني**". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات السكنية والشخصية على مستوى الربحية في صندوق الائتمان العسكري الأردني خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الأدوات الإحصائية المناسبة عبر برنامج. $E-Views$ لتحليل البيانات. تناولت الدراسة طبيعة الصندوق وآلية عمله وأثر التمويلات الممنوحة على الأداء المالي، مركزةً على مؤشرات مثل العائد على الأصولROA وتوصلت النتائج إلى وجود أثر معنوي وإحصائي واضح للتحويلات السكنية والشخصية على الربحية، خاصة خلال فترات السداد من (9–15) سنة. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق التمويلات لتلبية احتياجات شريحة أوسع من المنتسبين، مما يسهم في تعزيز الدور التنموي للصندوق وزيادة كفاءته التمويلية.

تتميز هذه الدراسة أنها تناولت ما يلي: تحليل مدى مناسبة الصناديق الاستثمارية في تمويل احتياجات العملاء من خلال دراسة تطبيقية على صندوق الائتمان العسكري، مع الاعتماد على منهج نظري وتحليل ميداني باستخدام أداة الاستبانة. ربط نتائج الدراسة بمستوى رضا المستفيدين،

مما يساهم في تقديم تصور عملي لتطوير أدوات التمويل الاستثماري الإسلامي وفق معايير تلبي احتياجات العملاء وتحقق الكفاءة المالية والاجتماعية.

1.الإطار النظري لصناديق الاستثمار الإسلامية

1. 1 نشأة صناديق الاستثمار الإسلامية

تعود فكرة صناديق الاستثمار إلى سنوات قديمة مرت بالعديد من التطورات والتغيرات التي طرأت على عالم الاقتصاد والمال في العالم إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن. ظهر أول صندوق استثماري في العالم في هولندا عام ١٨٢٢، إلا أن البداية الحقيقة للصناديق بمفهومها الحالي بدأت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٤، حيث تم إنشاء أول صندوق في بوسطن على يد أساتذة جامعة هارفرد.[1] وأما في المنطقة العربية بدأ أول صندوق استثماري في ديسمبر ١٩٧٩، الذي أنشأه البنك الأهلي التجاري السعودي وتم تسميته سوق الدولار قصير الأجل، وجاءت الكويت ثاني دولة عربية بعد السعودية في خوض تجربة الصناديق الاستثمارية، إذ بدأت تجربتها في عام 1985م، وتبعتها بعض الدول العربية بعد نحو عقد من الزمن وهي: مصر والبحرين وعُمان في عام 1994م، ثم المغرب في عام 1995م، ثم لبنان في عام 1996م، وأخيراً الأردن في عام 1997م. [2]

تطور عدد صناديق الاستثمار الإسلامية في أنحاء العالم بشكل ملحوظ، حيث لم تتجاوز 300 صندوق إسلامي سنة 2004، ووصل عددها إلى أكثر من 750صندوق في الربع الأول من سنة 2010، وذلك بزيادة مستمر، ووصل حجم الأصول المدارة في صناديق الاستثمار الإسلامية إلى52.3 بليون دولار في بداية 2010 بعدما كان 19.2 بليون دولار في 1994. وتجدر الإشارة إلى أن حجم أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية في أوروبا بلغ حوالي 12مليار دولار (16من الإجمالي العالمي) خلال تلك الفترة ، كما ارتفع عدد الصناديق الإسلامية من 285 عام 2004 إلى 1.161عام 2014.[3]

أما صناديق الاستثمار الإسلامية فإن بدايتها تعود لسنة 1981م حيث بدأ التفكير لإيجاد قنوات وأوعية جديدة يتم من خلالها استقطاب الأموال واستثمارها على أسس لا تختلف الشريعة الإسلامية.[4]

وتتميز منطقة الخليج العربي بأكبر حصة من إجمالي عدد صناديق الاستثمار الإسلامية ، وأهم ما يميز صناديق الاستثمار الإسلامية عن صناديق التقليدية انها تقوم بتوجيه مواردها نحو استثمارات تتوافق مع الشريعة الاسلامية، بالإضافة إلى أن صناديق الاستثمار الإسلامية ليست فقط وسيط مالي كما هو الحال في صناديق الاستثمار التقليدية، بل أيضاً تعتمد في منهجها على الاستثمار الإسلامي الذي يدمج بين رأس المال والعمل أي أن صناديق الاستثمار الإسلامية تقوم على عقد شركة مضاربة، حيث يقوم المستثمرون بدور رب المال الذين يحصلون على وحدات استثمار تمثل حصص شائعة في رأس مال الصندوق، وتقوم أدارة الصندوق باستثمارها في مشاريع متنوعة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية [5].

2.1 مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية

لقد تعددت تعريفات الصناديق الاستثمارية ومنها:

- " "الصندوق: صندوق الاستثمار المشترك الذي يتم تأسيسه وتسجيله لدى الهيئة ويمارس أعماله وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه. صندوق الاستثمار الاسلامي: الصندوق الذي ينص نظامه الأساسي ونشرة إصداره على التزامه بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها في أنشطته وأعماله.[6]

- " أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية، تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة او الوكالة" [7]

- " ذلك الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية بالأسس التي يتم على أساسها تجميع الأموال واستثمارها، مثل ما يتعلق بتحريم الفائدة الربوية والاستثمار في أصول ممنوعة شرعا. كأسهم شركات الخمور، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب"[8]

من وجه نظر الباحث صناديق الاستثمار الإسلامية هي أوعية استثمارية مشتركة تُؤسس وتُسجل وفقًا لأحكام القانون والأنظمة المعمول بها، وتلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها وأعمالها. تتكون هذه الصناديق من مساهمات في شكل أسهم أو وحدات متساوية، تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة. تُدار هذه الصناديق وفقًا لأساليب المضاربة أو الوكالة، حيث تكون لها ذمة مالية مستقلة عن الجهات المنشئة لها.

جدول (1): الفروق الجوهرية بين صناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الاستثمار الربوية [9]

الفرق	صناديق الاستثمار الإسلامية	صناديق الاستثمار الربوية
من منظور الكسب القذر	تنظر الى الكسب الخبيث الذي حدث بسبب خطأ وليس عمداً على أنه حرام ويجب التخلص منه في وجوه الخير. وتجنب الوسائل التي تؤدي اليه.	لا تراعي اي اعتبار للكسب القذر وتعتبره ايراد يوزع على المساهمين والمستثمرين لأنها لا تفصل بين الحرام والحلال.
من منظور سداد الديون	تلتزم بفقه الدين على أنه مبلغ ثابت لا يجوز زيادته مقابل الأجل وعند عجز المدين عن السداد تعطى له ميسرة.	تنظر الى مبلغ الدين على أنه يزيد عند تأخر المدين عن السداد هذا ما يطلق عليه الآن جدولة الدين
من منظور الشرعية	جميع المعاملات قائمة على أحكام الشريعة الاسلامية فيما أحل الله وحرم. فالمرجعية أحكام الشريعة ولديها هيئة رقابة شرعية تتحقق من ذلك	لا تلتزم بأحكام الشريعة، بل تلتزم بالقوانين الوضعية والأعراف المالية، وتتعامل بالربا والغرب والجهالة.

من منظور عقود المعاملات	جميع المعاملات قائمة على المضاربة والمشاركة والوكالة	المعاملات قائمة على نظام الفائدة الربوية، ونظام والإقراض والاقتراض بالفائدة

3.1 أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية والضوابط الشرعية المتعلقة بها

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار الإسلامية وفق عدة معايير نوجزها فيما يلي:

أولاً: من حيث القطاع:

1. صناديق الأسهم الإسلامية: هي صناديق يقوم المدير فيها بتوجيه الأموال المتجمعة من اشتراكات المستثمرين بشراء سلة من أسهم الشركات ويختارها بطريقة تحقق أهداف الصندوق من حيث المخاطرة والعائد ويشَّترط في الشركات التي يشتري أسهمها أن يكون أصل مالها وأنشطتها حلال . [10]

صناديق المضاربة: يقصد بعقد المضاربة الاتفاق الذي يتم بموجبه اشتراك طرفين يسهم أحدهما بالمال والآخر بالعمل، وتكون أرباح ممارسة العمل أو نشاط المضاربة بينهما حسب اتفاقهما.[11]

2- صناديق السلع: يتم العمل في هذا النوع من الصناديق من خلال شراء سلع بالنقد ثم بيعها بالأجل وتكون مخاطرة منخفضة، ويمكن أن تعمل هذه الصناديق بصيغ البيع الآجل أو المرابحة أو السلم.[12]

أ- صناديق المرابحة: الأصل في هذا النوع من الصناديق هو إنشاء عقد على أساس عقد المرابحة، حيث يستخدم دخله من شراء السلع نقدا نيابة عن المكتتبين، بالتالي يقوم يبيعها آجلا للعملاء بعد إضافة هامش الربح على التكلفة الفعلية. [13]

ب- صناديق السلم: السلم بيع يؤجل فيه قبض المبيع ويعجل فيه قبض الثمن، وهو من البيوع الجائزة ومن شروطه أن يكون في سلعة قابلة لأن تكون موصوفة في الذمة، ويمكن توليد الربح من

بيوع السلم في الصناديق الاستثمارية عن طريق الدخول في عقد سلم محله بضاعة موصوفة في الذمة.[14]

ج- صناديق التأجير: عقد التأجير من العقود التي تقدم إمكانيات تمويلية ممتازة، يمكن أن تكون بديلاً للقروض وتغطي حاجة المتمولين دون الاضطرار إلى المعاملات الربوية.[15]

ثانياً: حيث استرداد الشهادة وعمر حياة الصندوق

1. صناديق الاستثمار المفتوحة: هي صناديق يتم انشاؤها من قبل شركة استثمار أو بنك أو شركة تأمين وتقوم بإصدار عدد غير ثابت من الحصص التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية، وطريقة عمل هذا الصندوق أنها تقوم بإصدار أسهم جديدة كلما استثمر مستثمر أموالا إضافية في الصندوق فتصدر له أسهماً بقيمتها.[16]

2. صناديق الاستثمار المغلقة: هي الصناديق التي تنشئها شركات المساهمة ويطلق عليها وصف مغلقة لأنها تصدر عدد ثابت من الحصص يتم تداولها في السوق المالي، وهي مقتصرة على فئة محددة من المستثمرين لها هدف محدد ومدة زمنية محددة وفي نهاية الفترة يتم تصفية الصندوق وتوزع عوائده على المشتركين فيه، ويمكن لأي مشترك في الصندوق المغلق أن يبيع ما يمتلكه من أصول في الصندوق في سوق الاوراق المالية عن طريق السماسرة.[17]

الضوابط الشرعية لصناديق الاستثمار الإسلامية

وقد حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين أهم الضوابط الشرعية التي ينبغي على الصندوق الاستثماري الإسلامي الالتزام بها، وهي باختصار:[18]

أ. أن يكون الصندوق مستقلاً في الذمة المالية عن الجهة المنشأة له.

ب. انتفاء الضمان للأصل أو الربح فيما بين المشتركين أو بينهم وبين الإدارة إلا في حالة التعدي أو التقصير.

ج. امتثال الصندوق للمعايير الشرعية في كل من محل الاستثمار، ووسيلة الاستثمار.

د. أن يكون الصندوق خاضعاً للرقابة الشرعية.

ح. مراعاة ضوابط التداول بحسب ما تمثله من الحصة في أموال الصندوق؛ اعياناً، أو نقوداً، أو ديوناً، أو خلطة منها.

2. صندوق الائتمان العسكري وآلياته في التمويل

1.2 الإطار المؤسسي لصندوق الائتمان العسكري

أولاً: نشأة الصندوق

جاء تأسيس صندوق الائتمان العسكري بموجب مبادرة ملكية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لمنتسبي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، من خلال توفير خدمات تمويلية ميسرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتراعي احتياجاتهم الخاصة. حيث أُطلق بمبادرة من جلالة الملك عبد الله الثاني خلال شهر رمضان من عام 2010. وقد صدر نظام الصندوق بتاريخ 2010/11/1، استنادًا إلى الفقرة (و) من المادة (17) والمادة (20) من قانون القوات المسلحة الأردنية رقم (3) لسنة 2007.

يتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية، واستقلال مالي وإداري، ويحق له تملُّك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وإجراء جميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه. ويتخذ من عمان مقرًا رئيسيًا له، مع إمكانية إنشاء فروع ومكاتب في مختلف المحافظات. ويقوم على تقديم تمويل بشروط ميسرة دون تحقيق أرباح، بل لتغطية التكاليف من خلال نسب مرابحة مدروسة. [19]

ثانياً: أهداف الصندوق[20]

يهدف صندوق الائتمان العسكري إلى دعم منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، من خلال تقديم خدمات تمويلية ميسّرة وغير ربحية. ويُشجّع الصندوق على الادخار والتوفير، بما

يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمنتسبين وأسرهم. كما يوفر فرصًا للتمويل والاستثمار عن طريق عدة أمور منها:

- تقديم القروض والخدمات التمويلية لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى أسر الشهداء من ذويهم.
- تقديم القروض والخدمات التمويلية للمتقاعدين وفق تعليمات تصدر لهذه الغاية.
- قبول الإيداعات النقدية مشروطة الغاية وفق السياسة العامة للصندوق.
- استثمار أمواله وأموال المودعين فيه بمختلف مجالات الاستثمار العقارية والزراعية والصناعية والخدمية والمالية، أو أي استثمارات أخرى.
- تقديم خدمات تحويل الراتب، وخدمات الدفع والتحصيل.
- استخدام أجهزة الصراف الآلي لتقديم الخدمات المالية.
- إصدار بطاقات الدفع والائتمان.
- مزاولة نشاط التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك للأموال المنقولة وغير المنقولة وفق أحكام قانون التأجير التمويلي.

2.2 الإطار التمويلي لصندوق الائتمان العسكري

أولاً: الموارد المالية لصندوق

تتكون موارد الصندوق وأمواله مما يلي:[21]

أ- رأسمال الصندوق (إنشاء صندوق الائتمان العسكري).

ب-أي مبالغ تقدمها القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.

ج-ربح الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها أو يستثمرها الصندوق.

د- الهبات والمساعدات والتبرعات التي تقدم للصندوق بموافقة الهيئة.

هـ- ما يتم إيداعه من أموال المنتسبين والصناديق الخاصة والجمعيات الخيرية العاملة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

ثانياً: أنواع التمويلات التي يقدمها الصندوق

تُعتبر التمويلات التي يقدمها صندوق الائتمان العسكري وسيلة فعالة لدعم العسكريين العاملين والمتقاعدين في تلبية احتياجاتهم المالية المختلفة، وفق صيغ شرعية ميسّرة. وتتعدد أنواع هذه التمويلات بحسب الغاية منها، ومن أبرزها ما يلي:

أ. التمويلات الشخصية

يُعد التمويل الشخصي أحد المنتجات التمويلية التي يقدمها صندوق الائتمان العسكري لتلبية احتياجات العسكريين العاملين والمتقاعدين، ويهدف إلى توفير حلول مالية ميسّرة تمكن المنتسبين من تغطية تكاليف الترميم، التشطيب، الأثاث، ويأتي هذا التمويل بصيغة المرابحة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. [22] ويُمنح هذا التمويل ضمن شروط وضوابط محددة تضمن حقوق الطرفين وتراعي القدرات المالية لطالب التمويل. فيما يلي توضيح للشروط العامة للحصول على التمويل الشخصي[23]:

- يشترط أن تكون مدة خدمة العاملين المتقدمين بطلب التمويل لا تقل عن أربع سنوات.
- بالنسبة للمتقاعدين العسكريين، يجب ألا يتجاوز عمر المستفيد 65 عاماً عند حلول موعد استحقاق آخر قسط من التمويل
- يشترط لصرف مبالغ التمويل الخاصة بالأثاث، أو الترميم، أو غيرها من السلع تقديم فواتير ضريبية رسمية معتمدة حسب الأصول.
- يجب توفير كفيل للتمويل في الحالات التالية:

1. إذا كانت مدة خدمة الضباط المتقدمين أقل من سبع سنوات.

2. إذا كانت مدة خدمة الأفراد أقل من عشر سنوات.

ب. التمويلات السكنية

يقدم منتج التمويل السكني حلول عقارية لشراء الشقق والمنازل لتلبية احتياجات المنتسبين العاملين بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وفق أحكام الشريعة الإسلامية .[24]

شروط الحصول على التمويل السكني بنظام الإجارة المنتهية بالتمليك: [25]

- مدة الخدمة: يجب ألا تقل مدة خدمة طالب التمويل عن 4 سنوات.
- الملكية السابقة: يشترط ألا يمتلك المنتسب منزلاً أو شقة عند التقدم بطلب التمويل.
- شراء المديونيات: يمكن نقل مديونية التمويل السكني من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى ضمن شروط البرنامج
- الجهات المحظور الشراء منها: لا يُسمح بشراء العقار من الأقارب من الدرجة الأولى، وهم: الأب، الأم، الأخ، الأخت، الأبناء، الزوج، الزوجة.
- نوع العقار المقبول: لا يُقبل تمويل أو رهن الحصص في عقارات مملوكة على الشيوع، التمويل يشمل فقط الشقق أو العقارات المفروزة بسند تسجيل مستقل.
- الكفيل: لا يُشترط وجود كفيل للحصول على التمويل.

ت. تمويل الأراضي

يقدم منتج تمويل الأراضي حلول عقارية لتلبية احتياجات المنتسبين العاملين لغايات شراء الأراضي بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بعائد إجارة منافس وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الشروط العامة لتمويل شراء الأراضي:[26]

- يشترط ألا تقل خدمة المتقدم عن 4 سنوات.
- يمكن شراء المديونيات السكنية من الجهات المالية المختلفة.
- لا يُسمح بشراء الأراضي من الأقارب من الدرجة الأولى أو الزوج/الزوجة.
- لا يُقبل تمويل أو رهن حصص شائعة من العقار، بل يشترط أن تكون الأرض مفروزة بسند مستقل.
- لا يُشترط وجود كفيل.
- من خلال الاطلاع على شروط كل نوع من أنواع التمويل، تم التوصل إلى أبرز المزايا التي تميز كل منتج تمويلي، وذلك من وجهة نظر الباحث.



تمويل لأراضي	التمويل السكني	الشخصي
يخدم الراغبين بالبناء الذاتي بصيغ تمويل إسلامية مرنة وملكية مستقلة للأرض، (مناسب للمنتسبين في مراحل التأسيس أو الاستثمار	يشمل نقل المديونيات، تمويل متوافق مع الشريعة، لا يشترط كفيل، يساهم في الاستقرار الأسري (على	مرونة الاستخدام، لا يتطلب ضمانات، متاح للمتقاعدين بشروط ميسرة، (مثالي لتغطية الحاجات العاجلة أو غير السكنية).

شكل (1): مزايا تمويلات صندوق الائتمان العسكري [27]

يرى الباحث أن كل نوع من التمويل يتميز بملاءمته لفئة محددة من المستفيدين، ويظهر أن التركيز على التمويل المتوافق مع الشريعة والمبني على احتياجات فعلية وليس استهلاكية فقط يعكس توجهًا رشيدًا للتمكين المالي وتعزيز الاستقرار الأسري والسكني للعاملين.

3.مناقشة البيانات والنتائج

1.3 الطريقة والإجراءات

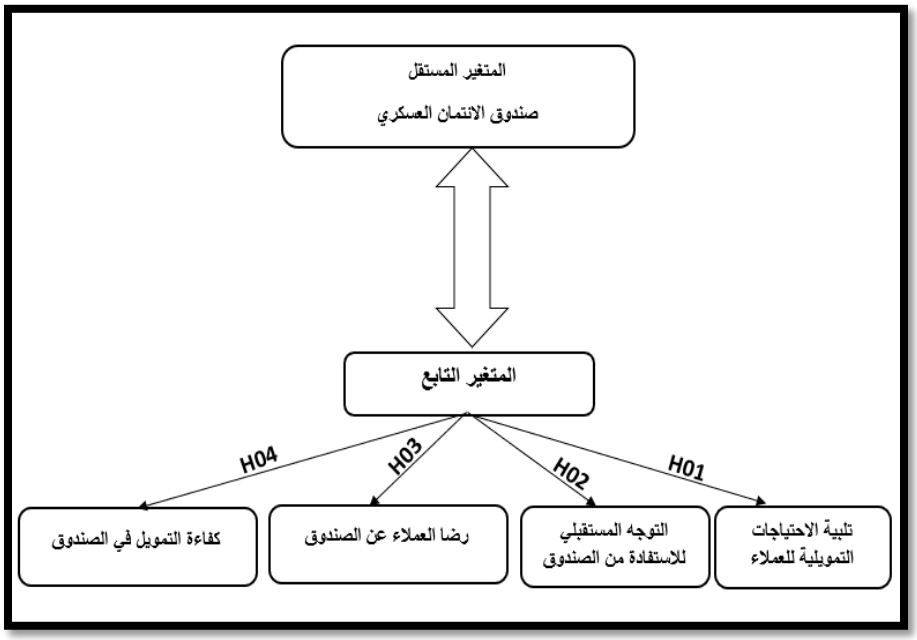
يتناول هذا المبحث استعراضاً للطريقة والإجراءات المستخدمة في تحقيق أهداف الدراسة من خلال تصميم الأداة البحثية وجمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها باستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في إعداد دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لكون الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، يستند هذا المنهج على دراسة الظاهرة المدروسة كما هي على الواقع من خلال تقييم استجابات الأفراد ذات العلاقة بالظاهرة.

نموذج الدراسة

شكل (2): نموذج الدراسة (إعداد الباحثة)



مجتمع وعينة الدراسة

ضمَّ مجتمع الدراسة جميع عملاء صندوق الائتمان العسكري من منتسبي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية المختلفة. وبهدف جمع البيانات الخاصة بالدراسة، تم تطوير الأداة البحثية (الاستبانة) وتصميم نسخة الكترونية باستخدام نماذج جوجل وتوزيعها على عملاء صندوق الائتمان العسكري بشكل عشوائي. تم استرداد (132) استبانة كانت (12) منها غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك بلغ عدد الاستبانات المستخدمة في التحليل الإحصائي (120) استبانة. وتعرض الجداول الآتية توزيع عينة الدراسة وفقاً لمعلوماتهم الديموغرافية.

- **وفقاً لمتغير الجنس**

يعرض الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.

الجدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	*76*	*63.3*
	أنثى	*44*	*36.7*
المجموع		**120**	**%100**

كشفت نتائج الجدول (2) أن غالبية عينة الدراسة من الذكور بتكرار بلغ (76) عميل وبنسبة بلغت (63.3%)، بينما بلغ عدد الإناث (44) وبنسبة تصل إلى (36.7%).

- **وفقاً لمتغير الفئة العمرية**

يعرض الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية.

الجدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	*46*	*38.3*
	من 30 – 40 سنة	*37*	*30.8*
	من 41 – 50 سنة	*31*	*25.8*
	أكثر من 50 سنة	*6*	*5.0*
المجموع		**120**	**%100**

كشفت نتائج الجدول (3) أن غالبية عينة الدراسة ممن تقل أعمارهم عن (30) سنة بتكرار بلغ (46) عميل وبنسبة بلغت (38.3%)، تلاه العملاء ممن تتراوح أعمارهم ما بين (30-40) سنة بتكرار بلغ (37) وبنسبة بلغت (30.8%)، بينما بلغ عدد العملاء الذين تزيد أعمارهم عن (50) سنة (6) عملاء وبنسبة تصل إلى (5%) وهي الفئة الأقل تكراراً.

- **وفقاً لمتغير سنوات الخدمة**

يعرض الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة.

الجدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
الفئة العمرية	أقل من 5 سنوات	*38*	*31.7*
	من 5 – 10 سنوات	*42*	*35.0*
	أكثر من 10 سنوات	*40*	*33.3*
المجموع		**120**	**%100**

كشفت نتائج الجدول (4) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تتراوح سنوات خدمتهم ما بين (5-10) سنوات بتكرار بلغ (42) عميل وبنسبة بلغت (35%)، تلاه العملاء ممن تزيد سنوات خدمتهم عن (10) سنوات بتكرار بلغ (40) وبنسبة بلغت (33.3%)، بينما بلغ عدد العملاء

الذين تقل سنوات خدمتهم عن (5) سنوات (38) عملاء وبنسبة تصل إلى (31.7%) وهي الفئة الأقل تكراراً.

- **وفقاً لمتغير الدخل الشهري** يعرض الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري.

الجدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
الدخل الشهري	أقل من 500 دينار	*77*	*64.2*
	من 500 – 1000 دينار	*39*	*32.5*
	أكثر من 1000 دينار	*4*	*3.3*
المجموع		**120**	**%100**

كشفت نتائج الجدول (5) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة يقل دخلهم الشهري عن (500) دينار بتكرار بلغ (77) عميل وبنسبة بلغت (64.2%)، تلاه العملاء ممن يتراوح دخلهم الشهري ما بين (500–1000) دينار بتكرار بلغ (39) وبنسبة بلغت (32.5%)، بينما بلغ عدد العملاء الذين يزيد دخلهم الشهري عن (1000) دينار (5) عملاء وبنسبة تصل إلى (3.3%) وهي الفئة الأقل تكراراً.

أداة الدراسة

للتعرف على مدى مناسبة الصناديق الاستثمارية في تمويل احتياجات العملاء بدراسة حالة صندوق الائتمان العسكري، تم تطوير استبانة كأداة بحثية لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة وذلك بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة. تكونت الاستبانة من (20) فقرة موزعة على أربع مجالات، وهي: مساهمة صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية تم قياسها باستخدام (5) فقرات، التوجهات المستقبلية للاستفادة من خدمات صندوق الائتمان العسكري تم قياسها باستخدام (5) فقرات، رضا المستفيدين تم قياسها

باستخدام (5) فقرات، كفاءة آليات التمويل في صندوق الائتمان العسكري تم قياسها باستخدام (5) فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ليتمكن المستجيبين من تقييم استجاباتهم بمرونة وبدقة حول فقرات الأداة، وتم ترميز بدائل المقياس لأغراض التحليل الإحصائي على النحو الآتي:

الجدول رقم (6): مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

ولتقييم المتوسطات الحسابي وفقاً لأهميتها النسبية، تم اعتماد المعيار الآتي: (1.00-2.33) أهمية نسبية منخفضة، (2.34-3.67) أهمية نسبية متوسطة، (3.68-5.00) أهمية نسبية مرتفعة.

صدق وثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض الأداة بصورتها الأولية على عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية بهدف تقييم فقرات الأداة وملائمتها لأغراض الدراسة وسلامتها اللغوية والعلمية، وقدم أعضاء الهيئة التدريسية مقترحاتهم حول فقرات الأداة لتقوم الباحثة بتعديلها وتطوير الاستبانة. تمثلت المقترحات بتعجيل بعض الفقرات وحذف أو إضافة فقرات أخرى. وتكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (20) فقرة موزعة علة أربعة أبعاد. كما تم اختبار ثبات أداة الدراسة من خلال استخراج الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، والجدول الآتي يبين قيم كرونباخ ألفا لأبعاد الاداة والدرجة الكلية، حيث تكون الأداة ذات ثبات جيد إذا كانت قيم كرونباخ ألفا أكبر من (0.70).

الجدول رقم (7): ثبات أداة الدراسة

الابعاد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
مساهمة صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية	5	0.871
التوجهات المستقبلية للاستفادة من خدمات صندوق الائتمان العسكري	5	0.869
رضا المستفيدين	5	0.883
كفاءة آليات التمويل في صندوق الائتمان العسكري	5	0.880
الدرجة الكلية	**20**	**0.995**

كشفت نتائج الجدول (7) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا للاستبانة ككل قد بلغت (0.995)، في حين تراوحت قيم المعامل لأبعاد الاداة ما بين (0.869-0.883) مما يشير إلى أن أداة الدراسة وأبعادها ذات ثبات مرتفع، وهذا يؤكد صلاحية تطبيق الأداة على عينة الدراسة.

2.3 المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول فقرات الدراسة، كذلك استخدام اختبار (*t*) لعينة واحدة لاختبار الفرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة **الفرضية الرئيسية H0: لا يتناسب صندوق الائتمان العسكري مع احتياجات العملاء في أبعادها الأربعة وفقاً لوجهة نظر عملائه.** يتضح من الجدول (7) أن المتوسط العام لأسئلة الاستبانة مجمعة (20) سؤالاً قد بلغ (3.71) وبأهمية نسبية مرتفعة ويزيد هذا المتوسط الحسابي عن المتوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعتبر نقطة الفصل في المقياس. ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام اختبار (*One Sample t test*) لتحديد قبول الفرضية العدمية أو الفرضية البديلة. يتضح من الجدول (7) أن قيمة (*t*) قد بلغت (10.889)

وعند مستوى دلالة (*Sig*) أقل من (0.05). وبما أن قاعدة رفض الفرضية العدمية هو أن تكون قيمة (*t*) أقل من (1.96) وأن تكون قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (*Sig*) أقل من (0.05)، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: **يتناسب صندوق الائتمان العسكري مع احتياجات العملاء في أبعادها الأربعة وفقاً لوجهة نظر عملائه.**

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة *t* المحسوبة	الدلالة الإحصائية *Sig.*
3.71	*0.71*	*10.889*	*0.000*

الفرضية الفرعية الأولى H01: لا يساهم صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء من وجهة نظرهم. يتبين من تحليل فقرات البعد الأول وهي (5) أسئلة والواردة في الجدول (9)، أن المتوسط الحسابي العام للبعد قد بلغ (3.52) ويزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعتبر نقطة الفصل في المقياس. كما أشارت النتائج إلى أن قيم المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.25-3.82)، وجميعها أكبر من (3)، كما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة ما بين (0.87-1.17) مما يدل على تقارب استجابات المستجيبين.

الجدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	التمويل المقدم من صندوق الائتمان العسكري يلبي كافة احتياجاتي المالية الأساسية	*3.54*	*1.09*	3	متوسطة
2	ساعدني الصندوق في تحقيق أهدافي المالية والشخصية	*3.55*	*1.00*	2	متوسطة
3	البرامج التمويلية المتوفرة تتناسب مع احتياجاتي	*3.43*	*1.17*	4	متوسطة

	المتغيرة مع مرور الوقت				
4	أجد أن مبالغ التمويل كافية مقارنة مع احتياجاتي الواقعية	*3.25*	*1.15*	5	متوسطة
5	الشروط والضمانات المطلوبة من الصندوق مناسبة	*3.82*	*0.87*	1	مرتفعة
مساهمة صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية		***3.52***	***0.86***	**---**	**متوسطة**

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام اختبار (*One Sample t test*) لتحديد قبول الفرضية العدمية أو الفرضية البديلة. يتضح من الجدول (10) أن قيمة (*t*) قد بلغت (6.572) وعند مستوى دلالة (*Sig*) أقل من (0.05). وبما أن قاعدة رفض الفرضية العدمية هو أن تكون قيمة (*t*) أقل من (1.96) وأن تكون قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (*Sig*) أقل من (0.05)، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: **يساهم صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء من وجهة نظرهم**.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ***t*** المحسوبة	الدلالة الإحصائية ***Sig***.
3.52	*0.86*	*6.572*	*0.000*

الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد لدى عملاء صندوق الائتمان العسكري توجه مستقبلي للاستفادة من خدمات الصندوق. يتبين من تحليل فقرات البعد الثاني وهي (5) أسئلة والواردة في الجدول (11)، أن المتوسط الحسابي العام للبعد قد بلغ (3.65) ويزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعتبر نقطة الفصل في المقياس. كما أشارت النتائج إلى أن قيم المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.51-3.83) وجميعها أكبر من (3)، كما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة ما بين (0.94-1.15) مما يدل على تقارب استجابات المستجيبين.

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	أنصح زملائي بالاستفادة من خدمات صندوق الائتمان العسكري	*3.83*	*0.94*	1	مرتفعة
2	أنوي التقدم بطلب تمويل آخر من الصندوق في المستقبل	*3.50*	*1.15*	5	متوسطة
3	أشعر أن الصندوق هو الخيار الأول لي عند الحاجة للتمويل	*3.51*	*1.13*	4	متوسطة
4	لدي ثقة كاملة في طريقة إدارة الصندوق	*3.73*	*0.97*	2	مرتفعة
5	أشعر أن الصندوق يواكب احتياجات المنتسبين بشكل مستمر	*3.68*	*1.01*	3	مرتفعة
التوجهات المستقبلية للاستفادة من خدمات صندوق الائتمان العسكري		***3.65***	***0.85***	**---**	**متوسطة**

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية، تم استخدام اختبار (*One Sample t test*) لتحديد قبول الفرضية العدمية أو الفرضية البديلة. يتضح من الجدول (11) أن قيمة (*t*) قد بلغت (8.394) وعند مستوى دلالة (*Sig*) أقل من (0.05). وبما أن قاعدة رفض الفرضية العدمية هو أن تكون قيمة (*t*) أقل من (1.96) وأن تكون قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (*Sig*) أقل من (0.05)، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: **لدى عملاء صندوق الائتمان العسكري توجه مستقبلي للاستفادة من خدمات الصندوق.**

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية $Sig.$
3.65	*0.85*	8.394	*0.000*

الفرضية الفرعية الثالثة H03: المستفيدين من صندوق الائتمان العسكري غير راضيين عن خدمات الصندوق من وجهة عملائه.

يتبين من تحليل فقرات البعد الثالث وهي (5) أسئلة والواردة في الجدول (12)، أن المتوسط الحسابي العام للبعد قد بلغ (3.87) ويزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعتبر نقطة الفصل في المقياس. كما أشارت النتائج إلى أن قيم المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.75-4.13) وجميعها أكبر من (3)، كما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة ما بين (0.74-0.96) مما يدل على تقارب استجابات المستجيبين.

الجدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	أشعر بالرضا الكامل عن تجربة التعامل مع صندوق الائتمان العسكري	*3.75*	*0.86*	5	مرتفعة
2	عملية الحصول على التمويل كانت ميسرة	*3.83*	*0.74*	3	مرتفعة
3	تعامل موظفي الصندوق اتسم بالاحترام	*4.13*	*0.96*	1	مرتفعة
4	أشعر أن مدة معالجة طلبي كانت مناسبة	*3.84*	*0.87*	2	مرتفعة
5	الصندوق يقدم خدمات إضافية تزيد من رضا المستفيدين (مثل التسهيلات، الدعم، الاستشارات)	*3.81*	*0.90*	4	مرتفعة
رضا المستفيدين		***3.87***	***0.72***	**---**	**مرتفعة**

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام اختبار (*One Sample t test*) لتحديد قبول الفرضية العدمية أو الفرضية البديلة. يتضح من الجدول (13) أن قيمة (*t*) قد بلغت (13.299) وعند مستوى دلالة (*Sig*) أقل من (0.05). وبما أن قاعدة رفض الفرضية العدمية هو أن تكون قيمة (*t*) أقل من (1.96) وأن تكون قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (*Sig*) أقل من (0.05)، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: **المستفيدين من صندوق الائتمان العسكري غير راضيين عن خدمات الصندوق من وجهة عملائه.**

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة *t* المحسوبة	الدلالة الإحصائية *Sig.*
3.87	*0.72*	13.299	*0.000*

الفرضية الفرعية الرابعة H04: لا تتسم آليات التمويل في صندوق الائتمان العسكري بالكفاءة من وجهة عملائه.

يتبين من تحليل فقرات البعد الرابع وهي (5) أسئلة والواردة في الجدول (14)، أن المتوسط الحسابي العام للبعد قد بلغ (3.80) ويزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعتبر نقطة الفصل في المقياس. كما أشارت النتائج إلى أن قيم المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.71-3.93) وجميعها أكبر من (3)، كما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة ما بين (0.80-0.97) مما يدل على تقارب استجابات المستجيبين.

الجدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الرابع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	أرى أن آلية العمل في الصندوق (من تقديم	*3.93*	*0.80*	1	مرتفعة

	الطلب حتى صرف التمويل) منظمة				
2	شروط التمويل مناسبة لأوضاع المنتسبين	*3.75*	*0.93*	4	مرتفعة
3	اجراءات الصندوق مرنة بما يكفي لمراعاة حالات المستفيدين المختلفة	*3.78*	*0.97*	3	مرتفعة
4	يوفر الصندوق قنوات تواصل مباشرة مع المنتسبين	*3.71*	*0.91*	5	مرتفعة
5	يحرص الصندوق على التطوير المستمر لخدماته التمويلية	*3.83*	*0.88*	2	مرتفعة
كفاءة آليات التمويل في الصندوق		***3.80***	***0.74***	**---**	**مرتفعة**

ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة، تم استخدام اختبار (*One Sample t test*) لتحديد قبول الفرضية العدمية أو الفرضية البديلة. يتضح من الجدول (15) أن قيمة (*t*) قد بلغت (11.804) وعند مستوى دلالة (*Sig*) أقل من (0.05). وبما أن قاعدة رفض الفرضية العدمية هو أن تكون قيمة (*t*) أقل من (1.96) وأن تكون قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (*Sig*) أقل من (0.05)، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: **تتسم آليات التمويل في صندوق الائتمان العسكري بالكفاءة من وجهة عملائه.**

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة *t* المحسوبة	الدلالة الإحصائية *Sig*.
3.80	*0.74*	11.804	*0.000*

مقارنة مدى مناسبة صندوق الائتمان العسكري في تمويل احتياجات العملاء بأبعاده الأربعة

يتضح من نتائج التحليل أن بعد رضا المستفيدين حصل على أعلى قيمة (*t*) بلغت (13.299)، تلاه بعد كفاءة آليات التمويل في صندوق الائتمان العسكري حيث حصلت على

قيمة (t) بلغت (11.804). في الترتيب الثالث جاء بعد التوجهات المستقبلية للاستفادة من خدمات صندوق الائتمان العسكري بقيمة (t) بلغت (8.394). أخيراً جاء البعد مساهمة صندوق الائتمان العسكري في تلبية الاحتياجات التمويلية حيث حصلت على قيمة (t) بلغت (6.572).

الخاتمة:

مناقشة النتائج والتوصيات:

خلصت هذه الدراسة إلى تقييم شامل لمدى مناسبة صندوق الائتمان العسكري في تمويل احتياجات العملاء من خلال أربعة أبعاد رئيسية، وذلك استنادًا إلى التحليل الإحصائي لبيانات (120) استبانة صالحة. وقد أظهرت النتائج أن المتوسط العام لكافة أبعاد الدراسة بلغ (3.71) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3.00)، مما يشير إلى مستوى مناسب ومرتفع من الرضا والتوافق مع توقعات العملاء.

1 .في بعد رضا المستفيدين، حقق الصندوق أعلى متوسط حسابي بلغ (3.87)، بقيمة *(t = 13.299)*، مما يدل على مستوى رضا مرتفع جداً عن تجربة التمويل، وسهولة الإجراءات، وتعامل الموظفين، والخدمات الإضافية.

2 .في بعد كفاءة آليات التمويل، بلغ المتوسط الحسابي (3.80) بقيمة *(t = 11.804)* ، مما يعكس فاعلية نظم العمل، وملاءمة الشروط، ومرونة الإجراءات، وحرص الصندوق على التطوير.

3 .أما بعد التوجهات المستقبلية للاستفادة من خدمات الصندوق، فقد بلغ المتوسط (3.65) بقيمة *(t = 8.394)* ، ما يدل على رغبة قوية لدى العملاء في الاستمرار باستخدام خدمات الصندوق، وثقتهم في إدارته.

4 .وأخيرًا، بلغ متوسط مساهمة الصندوق في تلبية الاحتياجات التمويلية (3.52) بقيمة *t* *(6.572 =*، وهو أعلى من المتوسط المرجعي، ويشير إلى أن التمويلات المقدمة تلبي الاحتياجات الأساسية، مع وجود مجال للتحسين في حجم التمويل وتنوع المنتجات.

بناءً على ما سبق، تم رفض الفرضيات العدمية الأربع، مما يؤكد أن صندوق الائتمان العسكري يتسم بالكفاءة، ويحقق رضا المستفيدين، ويدفعهم للاستمرار في الاستفادة من خدماته، إلى جانب قدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية بدرجة متوسطة إلى مرتفعة.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة توسيع نطاق المنتجات التمويلية التي يقدمها صندوق الائتمان العسكري لتشمل احتياجات متنوعة ومخصصة تلبي متطلبات شرائح مختلفة من المنتسبين، بما في ذلك تمويلات التعليم والعلاج والتمويلات الطارئة.

2. العمل على تعزيز مرونة الإجراءات التمويلية، وذلك من خلال تقليل عدد الخطوات والمتطلبات الورقية، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات ورفع كفاءة المعالجة.

3. زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي حول الخدمات التمويلية التي يقدمها الصندوق، لتوسيع دائرة المستفيدين وتعزيز الفهم بآليات التمويل المتاحة والمزايا المتوفرة.

4. تحسين قنوات التواصل المباشر والإلكتروني بين الصندوق والمستفيدين، من خلال تطوير تطبيقات إلكترونية وتوفير خدمة العملاء عبر الإنترنت بشكل أسرع وأكثر تفاعلية.

5. الاستمرار في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية داخل الصندوق لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة ومهنية.

6. أهمية القيام بقياسات دورية لرضا المستفيدين وتضمينها في التقارير الإدارية لتكون أساسًا في تطوير السياسات والخدمات التمويلية.

7. تشجيع إجراء دراسات مقارنة مستقبلية بين صندوق الائتمان العسكري وصناديق استثمارية إسلامية أخرى على المستوى المحلي أو الإقليمي، لاستخلاص الدروس المستفادة وتطوير الأداء التمويلي بشكل مستدام.

المصادر والمراجع:

1. أبو القاسم، وداد إبراهيم، والزيود، عبد الناصر طلب نزال. (2017). أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي لصناديق الاستثمار الإسلامية .مجلة غير محددة.

2. الحسيني، منى مُحَمَّد. (2014). دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير الأسواق المالية .مجلة أماراباك، 5*(13)*، 91.*112*–

3. الزيرة، حمزة صالح، والمنصور، عمار ياسر. (2019). أثر التمويل الشخصي والسكني على الربحية في صندوق الائتمان العسكري الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية.

4. التيغزة، سهام، ولسلوس، مبارك. (2021). الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير صناديق الاستثمار الإسلامية: صندوق الراجحي للأسهم السعودية نموذجا .مجلة الاقتصاد الإسلامي، 11.*(2)*

5. الحسيني، منى مُحَمَّد. (2014). دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير الأسواق المالية .مجلة أماراباك، 5*(13)*، 91.*112*–

6. العنزي، عصام خلف. (2004). صناديق الاستثمار الإسلامية والرقابة عليها: دراسة فقهية قانونية (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

7. العوض الله، صفوت عبد السلام .*(2005)* .صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي .دار النهضة العربية.

8. الغاوي، وداد إبراهيم، والزيود، عبد الناصر طلب نزال. (2017). أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي لصناديق الاستثمار الإسلامية .مجلة غير محددة.

9. المقابلة، منيرة. (2001). صناديق الاستثمار: دراسة فقهية اقتصادية – حالة الأردن (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

10. المعايطة، يزن عواد علي، والعيطان، غيث ناصر مُحَمَّد. (2016). محددات حجم القروض الممنوحة من صندوق الائتمان العسكري الأردني للفترة (2011–2015) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.

11. بوطبة، صبرينة. (2017). مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول (أطروحة دكتوراه). جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة.

12. دقيش، جمال، كروش، نور الدين، وأولاد إبراهيم، ليلى. (2020). دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية .مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات.

13. فطيمة الزهراء. (2019). تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

14. سمحان، حسين مُحَمَّد .*(2016)* .أسس العمليات المصرفية الإسلامية (الطبعة الثانية). دار المسيرة للنشر والتوزيع.

15. السالم، فطيمة الزهراء فنازي. (2019). تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة عينة من صناديق الاستثمار الإسلامية السعودية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

16. فنّازي، فطيمة الزهراء. (2019). تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

17. خنوسة، عديلة. (2017). أساليب مواجهة انعكاسات العولمة المالية على البنوك الإسلامية (أطروحة دكتوراه). جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

18. حلوفي، سفيان. (2021). صناديق الاستثمار الإسلامية كبديل لصناديق الاستثمار التقليدية: دراسة حالة صندوقي الراجحي وسامبا كابيتال .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية.

19. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .*(2007)* .معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية – معيار رقم 14: صناديق الاستثمار .المنامة: البحرين.

20. نظام صندوق الائتمان العسكري لسنة 2010، المادة 4.

21. موقع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي: https://www.jaf.mil.jo

22. موقع صندوق الائتمان العسكريhttps://www.jaf.mil.jo:

23. موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية https://www.jsc.gov.jo/Public/Arabic

موقع هيئة السوق المالية السعودية: https://cma.org.sa/

الهوامش:

[1]موقع هيئة السوق المالية السعودية:https://cma.org.sa/

[2]عصام خلف العنزي. (2004). صناديق الاستثمار الإسلامية والرقابة عليها: دراسة فقهية قانونية (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا صفحة 6.

[3]عديلة خنوسة. (2017). أساليب مواجهة انعكاسات العولمة المالية على البنوك الإسلامية (أطروحة دكتوراه). جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير صفحة 196.

[4]عصام خلف العنزي. (2004). صناديق الاستثمار الإسلامية والرقابة عليها: دراسة فقهية قانونية (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا صفحة 8 .

[5]صفوت عبد السلام عوض الله (2005) صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي .دار النهضة العربية.

[6]موقع هيئة الأوراق المالية الأردنيةhttps://www.jsc.gov.jo/Public/Arabic

[7]هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .(2007) .معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية – معيار رقم 14.

[8]صبرينة بوطبة. (2017). مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية: دراسة تجارب بعض الدول (أطروحة دكتوراه). جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة صفحة 224.

[9]سفيان حلوفي (2021). صناديق الاستثمار الإسلامية كبديل لصناديق الاستثمار التقليدية: دراسة حالة صندوقي الراجحي وسامبا كابيتال .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية الصفحات (24_26).

[10]فطيمة الزهراء فنازي. (2019). تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية صفحة363 .

[11]فطيمة الزهراء فنازي. (2019). تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية صفحة 308.

[12]كروش نور الدين، دقيش جمال، أولاد ابراهيم ليلى 2020). دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية .مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات صفحة 5.

[13]فطيمة الزهراء فنازي. (2019). تقييم قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الإسلامية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية صفحة 362.

[14]سمحان، حسين مُحَّد .(2016) .أسس العمليات المصرفية الإسلامية (الطبعة الثانية). دار المسيرة للنشر والتوزيع صفحة 202

[15]الغاوي، وداد إبراهيم، والزيود، عبد الناصر طلب نزال. (2017). أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي لصناديق الاستثمار الإسلامية .مجلة غير محددة صفحة 59.

[16]منيرة المقابلة. (2001). صناديق الاستثمار: دراسة فقهية اقتصادية – حالة الأردن (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

[17]التيغزة سهام، ولسلوس مبارك. (2021). الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير صناديق الاستثمار الإسلامية: صندوق الراجحي للأسهم السعودية نموذجا .مجلة الاقتصاد الإسلامي، صفحة 218.

[18]هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .(2007) .معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية – معيار رقم 14.

[19]موقع صندوق الائتمان العسكري: https://www.jaf.mil.jo

[20]نظام صندوق الائتمان العسكري لسنة 2010، المادة 4.

[21]نظام صندوق الائتمان العسكري لسنة 2010، المادة 12.

[22]حمزة صالح الزيرة، عمار ياسر المنصور (2019). أثر التمويل الشخصي والسكني على الربحية في صندوق الائتمان العسكري. الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية صفحة 26.

[23]سياسة الائتمان لصندوق الائتمان العسكري الأردني.

[24]يزن عواد علي المعايطة، غيث ناصر مُحَّد العيطان. (2016). محددات حجم القروض الممنوحة من صندوق الائتمان العسكري الأردني للفترة (2011–2015) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. صفحة 27.

[25]النظام الداخلي لصندوق الائتمان العسكري.

[26] موقع صندوق الائتمان العسكري.

[27]اعداد الباحث بالاعتماد على النظام الداخلي لصندوق الائتمان العسكري.